الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الحوار رفيع المستوى بشأن إنشاء وكالة أفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية

كلمة

السيد كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

نيويورك
٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤

أصحاب المعالي،

حضرات المندوبين الكرام،

السيدات والسادة،

إنه ليشرفني أن أخاطب المشاركين في هذا الحوار رفيع المستوى بشأن إنشاء الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية، وهو من قضايا الساعة بالنظر إلى التحديات العالمية الراهنة.

أصحاب المعالي، حضرات المندوبين الكرام:

لا يمكن إنكار أهمية تقدير الجدارة الائتمانية بالنسبة لتقدم أفريقيا الاقتصادي.

ومع ذلك، فإن تقديرات الجدارة الائتمانية المنخفضة انخفاضا مزمنا التي تمنحها وكالات تقدير الجدارة الدولية الثلاث، وهي ستاندرد آند بورز غلوبال، ووكالة موديز، ومجموعة فيتش، لا تزال مجحفة في حق أفريقيا.

وفي الوقت الراهن، من بين ٣٣ بلدا أفريقيا حاصلا على تقديرات جدارة ائتمانية سيادية من وكالة واحدة على الأقل من الوكالات الرئيسية الثلاث، لم يبلغ الدرجة الاستثمارية إلا بَلدان اثنان، هما بوتسوانا وموريشيوس. وعلاوة على ذلك، تخلفت ثلاثة بلدان تُعدُّ أسواقا أفريقية جديدة (إثيوبيا وزامبيا وغانا) عن سداد ديونها السيادية. وحاولت الدول الثلاث الاستعانة بإطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، لكن العملية كانت طويلة ومعقدة.

وتواجه أفريقيا تحديا هائلا يتمثل في المديونية، حيث من المتوقع أن تدفع القارة ١٦٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤ كفوائد فقط. وقد أدت التخفيضات المتعددة لتقديرات الجدارة الائتمانية المنخفضة بالفعل إلى تفاقم التحديات المالية الحالية في أفريقيا. ويتعرض هامش التصرف في المجال المالي للضغط بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض، وانخفاض ثقة المستثمرين، وهروب رؤوس الأموال، وتعاظم الإحساس بالمخاطر. وكان تخفيض تقدير الجدارة الائتمانية مساهما رئيسيا في هذه العوامل.

ففي عام ٢٠٢٣ وحده، تم تسجيل ١٧ تخفيضا في تسع دول أفريقية، مع منح ترقية واحدة فقط لجمهورية الكونغو.

ومن تداعيات هذه الإجراءات ارتفاع تكاليف سداد الديون، حيث يخصص حوالي ٦٠ في المائة من البلدان موارد لسداد فوائد الديون الخارجية أكثر مما يخصص للاستثمار في العمل الاجتماعي والمناخي.

وكل هذا يحدث بينما أفريقيا في حاجة ماسة إلى الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف خطة عام ٢٠٦٣.

ولا يمكن أن تبقى هذه الاتجاهات على ما هي عليه إذا كنا حقا جادّين في تحويل أفريقيا إلى قوة عالمية لطرح الحلول.

ولهذا السبب، يجب ألا نلين في ضغطنا من أجل إصلاح الهيكل المالي العالمي ونحن في طريقنا إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

أصحاب المعالي، حضرات المندوبين الكرام:

إن اجتماع اليوم يأتي في الوقت المناسب، كما أنه ضروري نظرا للأثر العميق الذي تحدثه تقديرات الجدارة الائتمانية في اقتصاداتنا.

وتعكس تقديرات الجدارة الائتمانية رأي الوكالات بشأن أسس البلدان الاقتصادية وقوتها المالية، ومرونة نُظُمنا المالية. وقد اكتسبت وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الثلاث، كونها تعمل في هذا المجال منذ أكثر من ١٠٠ عام، مصداقية وثقة كبيرتين من مختلف أصحاب المصلحة، لا سيما المستثمرين. كما أن تقييمات الجدارة الائتمانية مهمة أيضا للبلدان، لا سيما في سعيها للوصول إلى أسواق رؤوس الأموال وتحسين استفادتها منها.

وفي ظل حاجة أفريقيا الماسة اليوم إلى إيجاد سبل لتمويل تنميتها، وجب علينا أن نستثمر في تنمية أسواقنا المحلية.

وبينما ستكون لإنشاء وكالة أفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية إيجابيات وسلبيات، فإنه سيُعد بشكل عام تطورا إيجابيا للغاية. ولكن إدارة تقديرات الجدارة الائتمانية وتحسينها عملية معقدة تتطلب جهودا منسقة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية. وسيكون من المهم أيضا إدارة التوقعات المتعلقة بما يمكن أن تحققه الوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية من حيث النجاح التجاري وثقة المستثمرين على المدى القريب، حيث لا تزال الوكالات الثلاث الكبرى تهيمن على السوق.

ولذلك يتحتم علينا أن نعالج الأسس.

أولا، على الصعيد الوطني، يجب أن نركز على تعزيز الاقتصاد الكلي والحوكمة بوجه عام لتعزيز وضعنا الاقتصادي.

ثانيا، يكتسي تحسين جودة البيانات وتوافرها وشفافيتها أهمية بالغة، ولا يقل تحسينُ التنسيق بين الكيانات الحكومية أهمية عنه.

ويجب أن نعزز القدرات التقنية وأن نشجع على انخراط الحكومات بصورة أعمل مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية.

ثالثا، بيئتنا التنظيمية لعملية تقدير الجدارة الائتمانية أمر مهم، والتعلم من أفضل الممارسات أمر بالغ الأهمية. ويمكن الاستفادة من تجربة أوروبا، التي أنشأت هيئة تنظيمية في أعقاب أزمة ديون ضربتها قبل أكثر من عقد من الزمن، في إبراز الممارسات الجيدة مع تجنب المزالق.

ورغم أن عدة بلدان أنشأن بالفعل هيئات تنظيمية محلية لوكالات تقدير الجدارة الائتمانية، تظل المواءمة بينها وتحسين عملها على المستوى القاري عاملين حاسمين لنجاحها.

وسيضمن ذلك أن تتحدث الدول الأفريقية بصوت واحد، وتدعو إلى الشفافية والإنصاف والمساءلة في كل من منح تقديرات الجدارة وعمليات التقدير.

كما يجب علينا أن نكفل وجود آليات للانتصاف والرقابة عندما تنشأ خلافات مع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية.

أصحاب المعالي، حضرات المندوبين الكرام:

إننا إذ نعتمد الميثاق من أجل المستقبل، ليس هناك ما يمنع أفريقيا من التطلع إلى المستقبل بتفاؤل.

فالوكالة الأفريقية لتقدير الجدارة الائتمانية فرصة استراتيجية لاستكمال دور الوكالات العالمية القائمة. وستكون بمثابة أداة مهمة لبناء قدرات المؤسسات الأفريقية المشارِكة في عملية تقدير الجدارة الائتمانية وإعدادها للتفاعل مع الوكالات في المستقبل.

ويمكننا توليد خبرة محلية، وتوسيع سوق تقدير الجدارة الائتمانية لجذب استثمارات جديدة، وتقديم وجهة نظر بديلة تتمحور حول أفريقيا وتستند إلى بحث رصين.

وإذا تم تنفيذ هذه الإجراءات بشكل جيد، فمن شأنها أن تساعد في بناء الثقة والطمأنينة في الأسواق.

ولهذا السبب، نعمل في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة مع الحكومات والشركاء، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، لوضع التقرير السنوي بشأن تقديرات الجدارة الائتمانية السيادية في أفريقيا، وهو التقرير الذي يقدم لمحة عامة عن إجراءات تقدير الجدارة ويطرح توصيات بشأن السياسات.

وعلاوة على ذلك، فإننا نعمل على تطوير القدرات الوطنية من خلال دورات التعلم الإلكتروني والمساعدة التقنية المحددة الأهداف التي استفادت منها بلدان مثل مالي وغينيا وإثيوبيا. وتتعاون اللجنة أيضا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هذا المجال، كما يتضح من مشاركتنا مؤخرا في حلقة عمل نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أصحاب المعالي، حضرات المندوبين الكرام:

بينما نحدد الأطر الاستراتيجية والتشغيلية التي ستحتضن الوكالة المنشودة، دعونا ننخرط في الحوار، ونتبادل الأفكار الابتكارية، ونبني شراكات قوية.

وأنا على ثقة من أن هذه المبادرة لن تعزز تقديرات الجدارة الائتمانية لأفريقيا وتيسر وصول بلداننا إلى أسواق السندات الدولية فحسب، بل ستساهم أيضا في تطوير أسواقنا المالية بصورة أوسع.

أشكركم على حسن إصغائكم.